المحاضرة رقم 08

1. مراحل إعداد الميزانية :

يتطلب وضع الميزانية قيد التنفيذ عدة مراحل، نذكر أهمها:

أولا –إعداد وتحضير الميزانية : تعد المرحلة الهامة في إعداد مشروع الميزانية العامة، حيث تتكفل السلطة التنفيذية بهذا الإعداد، لما لها من إمكانيات مادية وبشرية تستطيع جمع المعلومات المتعلقة بالإيرادات العامة من حيث مصدرها وعبء تحصيلها من مختلف فئات المجتمع.

يقوم وزير المالية المؤهل قانونا بالإشراف على تحضير مشروع الميزانية ومناقشة المبالغ المطلوبة من طرف الوزارات الأخرى، فالمعلومات والبيانات التي تم جمعها من قبل الهيئات والمصالح المتواجدة على المستوى اللامركزي، يتم إرسالها إلى الوزارات التابعة لها، حيث يتم مناقشتها على مستوى هذه الوزارات مع إجراء تعديلات عليها، وفي الأخير ترسل هذه الوزارات إلى وزارة المالية مجموع المبالغ التي يحتاجونه في السنة المقبلة.

بعد مناقشة هذه المبالغ يحق لوزير المالية تعديل المبالغ المقدمة في حالة المبالغة فيها وعدم تبريرها اعتمادا على وضعية الخزينة العامة والسياسة المتبعة التي تهدف إلى عدم الإسراف وترشيد الإنفاق.

ثانيا –اعتماد الميزانية:

المرحلة الثانية التي تمر بها الميزانية العامة هي مرحلة الإقرار والتصديق عليها من قبل البرلمان (السلطة التشريعية). إن مناقشة مشروع الميزانية لا يتم من طرف كل أعضاء البرلمان، وإنما تتكون لجنة

من النواب الذين لديهم علم و دراية بقواعد المالية العامة تسمى **:لجنة الميزانية والمالية**، و التي تقوم بمناقشة محتوى الميزانية مع الحكومة ، ثم يصوت البرلمان على كل فصل من فصول الميزانية.

في حالة التصويت بالأغلبية يتم اعتماد الميزانية، ثم تحول إلى رئيس الجمهورية ليصادق عليها في إطار قانون المالية، وتصبح واجبة التطبيق ابتداء من أول السنة المدنية الجديدة. حيث يترتب على الإجازة البرلمانية ما يلي:

- لا يجوز للوزير أن يعقد نفقة لا اعتماد لها في الميزانية قبل طلب اعتماد إضافي من البرلمان.
- لا يجوز للوزير أن يزيد الاعتمادات المرصودة في أحد البنود بواسطة الاعتماد المرصودة في بند آخر (نقل الاعتمادات من بند لآخر).
- لا يجوز استعمال الاعتماد في غير الغاية التي خصص من أجلها.
- لا يجوز أن يتجاوز الإنفاق الحد الأعلى للاعتماد.
- لا يجوز أن تضاف الاعتمادات الباقية من الدورة السابقة إلى اعتمادات الدورة الحالية.